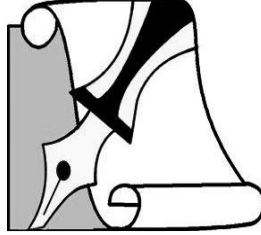




مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»



مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

محور الشرّ الأمريكي - الإسرائيلي وأعمال الشغب في إيران

1 - مدخل:

بعد الهجوم الأمريكي - الإسرائيلي المُنسّق ضدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في حزيران من العام الماضي (حرب الـ 12 يوماً)، تزايدت الدّعوات لتغيير النظام الإسلامي واستبداله بالنظام الشاهنشاهي البائد، بحيث وصلت الوقاحة بالرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى حدّ طرح إمكانية اغتيال القائد سماحة السيّد علي الخامنئي، وإلى حدّ قول نتنياهو إنه «من المُمكن جدّاً أنّا نقف أمام اللحظة التي سيُقرّر فيها الشعب الإيراني مصيره بيده».

للإيرانيين تجربة "شخصية" تاريخية مع الولايات المتحدة، التي عملت ولا تزال تعمل ليلاً نهاراً، وسراً وإعلاناً، لتخريب النظام في بلادهم. ففي عام 1953، نظّمت الولايات المتحدة عملية انقلاب للإطاحة برئيس الوزراء الإيراني المُنتخب ديمقراطياً، محمد مصدّق، وكان تعهّد بتأميم حقول النفط لصالح الأمّة الإيرانية؛ وهي خطوة اعتبرت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ضربة موجعة، نظراً لاعتمادهما على نهب نفط الشرق الأوسط في ذروة الحرب الباردة. وكان هدف الانقلاب دعم العميل المقبور محمد رضا بهلوي، ليحكم شاهنشاهاً مُنفرداً، وتعيين رئيس وزراء جديد، هو الجنرال فضل الله زاهدي. وقبل الانقلاب، ساعدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "CIA"، إلى جانب جهاز المخابرات البريطاني، في تأجيج العداء لمصدّق باستخدام الدعاية والإشاعات والأكاذيب المُلققة. وفي عام 1953، ساعدت وكالة المخابرات المركزية وجهاز المخابرات البريطاني "SIS" في جمع القوّات المُوالية للشاه وتنظيم احتجاجات مُموّلة واسعة ضدّ مصدّق، والتي سرعان ما انضمت إليها قسم من الجيش. وأظهرت الوثائق أن وكالة المخابرات المركزية، بهدف توفير بعض الاستقرار لزاهدي، وفّرت له سرّاً 5 ملايين دولار في غضون يومين من تولّيه السلطة لشراء ذمم كبار الضباط غير الوطنيين.

وفي عام 2013، نُشرت وثائق رُفعت عنها السريّة لوكالة المخابرات المركزية، تؤكّد تورّط الوكالة لأول مرة. وقد أقرّ الرئيس السابق باراك أوباما بتورّطه في انقلاب عام 2009 الذي كان في الواقع احتجاجات واسعة النطاق عُرفت بـ "الحركة الخضراء"، اندلعت بتوجيهات خارجية بعد إعلان فوز الرئيس محمود أحمدي نجاد بولاية ثانية، والذي اتهمه المُتظاهرون المُستأجرون بتزوير الانتخابات؛ وكانت مطالبهم بإنهاء الحكم وتغيير

النظام، والمُطالبَة بالديمقراطية المزعومة، اعتماداً على وسائل الحرب الناعمة والتصعيد الإعلامي، وتدويل المطالب، وربطها كذباً بحقوق الإنسان، واستخدام العقوبات كرافعة للغضب الداخلي. وهذا هو نمط الثورات الملوّنة التي ليست هي مؤامرة خالصة ولا ثورات بريئة بالكامل؛ بل ظاهرة هجينة تجمع بين: سخط شعبي حقيقي واستثمار خارجي ذكي وخبيث لتحقيق أهداف جيوسياسية.

وبعد الإطاحة بمصدق، عززت الولايات المتحدة دعمها لبهلوي في حُكمه الاستبدادي الفاسد، ممّا أجاج المشاعر المعادية لأمريكا في البلاد لعقود. وفي أواخر سبعينيات القرن الماضي، خرج ملايين الإيرانيين إلى الشوارع ضدّ نظامه، الذي اعتبروه مجرماً وغير شرعي. وأطاح بالشاه في الثورة الإسلامية المُظفّرة عام 1979، التي أنهت النظام الملكي وأعلنت بداية الجمهورية الإسلامية غير المُنحازة لا إلى الشرق ولا إلى الغرب. (الاستفادة من جريدة الشرق الأوسط، 18/7/2025، بتصرّف).

2 - إيران بين حَرْبَيْن: عسكريّة وإدراكيّة:

لا يُمكن فصل الاستهداف العسكري ضدّ إيران من قبل أميركا و"إسرائيل" عمّا يُعرّف بالحرب الإدراكيّة أو المعرفيّة، وهي نمط مُنقّذ من الصراع تسعى من خلاله القوى المُعتدّية إلى التأثير على وعي المجتمع المُستهدَف، وضرب ثقته بقياداته ومُؤسّساته، وخلق حالة من الشك والارتباك النفسي الجمعي، بما يسبق أو يُواكب العمل العسكري. والاحتلال الإسرائيلي، وحليفته الولايات المتحدة الأمريكية، يمتلكان خبرة مُتراكمّة في هذا النوع من الحروب، ممّا يجعل السيطرة على الفضاء المعلوماتي مسألة مركزية في أيّ مُواجهة مُقبلة.

ويعتقد الاحتلال الإسرائيلي أنّ الواقع الحالي، بوجود ترامب، يُمثّل فرصة تاريخية نادرة لتحقيق أهداف توراتيّة استراتيجية وحيوسياسية لطالما راودت أحلام عُتاة الصهاينة. ويُراهن محور الشرّ الأميركي - الإسرائيلي على أنّ الضغط العسكري والنفسي قد يُفضيان إلى تفكّك الجبهة الداخلية الإيرانية، بالاستناد إلى التحدّيات الاقتصادية والتنوّع الإثني والسياسي داخل إيران. إلّا أنّ هذا الرهان ليس جديداً، وقد سقط تاريخياً في تجارب سابقة، أبرزها الحرب العراقية-الإيرانية، حيث أظهر المجتمع الإيراني قُدرة عالية على إعادة إنتاج التماسك الوطني عند التعرّض لتهديد خارجي مباشر؛ بل وتحويل العدوان إلى عامل تعبئة داخلية يُعزّز من شرعيّة الدولة بدلاً من تقويضها.

وهذه الحرب المفترضة الآن لن تكون كسابقاتها، ما سيَتطلَّب استعداد حُلفاء إيران لتقديم دعم أكبر وأكثر وضوحاً لها من ذي قبل. ويُنظر هنا تحديداً إلى روسيا والصين وكوريا الشمالية، إضافة إلى العراق واليمن ولبنان، وإلى الحُلفاء الإقليميين من التنظيمات والقوى اللادولتية. وعلى الرّغم من التصعيد الخطابي الأمريكي المتكرّر، إلا أن التورط المباشر للولايات المتحدة في حرب شاملة ضدّ إيران يبقى محكوماً بسقوف سياسية وعسكرية واقتصادية دقيقة. فواشنطن تُدرك أنّ أيّ انخراط واسع قد يُعرّض قواعدها العسكرية في المنطقة، وخطوط إمداد الطاقة العالمية، وأسواق النفط، لهزّات عنيفة، فضلاً عن انعكاساته المباشرة على الداخل الأمريكي والانتخابات. وبالتالي فإنّ محور الشرّ الثنائي شعر أن ناره التي يُشعلها في إيران أو في المنطقة سترتدّ عليه في مجتمعاته واقتصاده. وقد أثبت الرئيس الأمريكي ترامب، كما هو عدواني ومتطرّف ونزق، فإنّه سريع النكوص والعودة إذا تضمّنت مُجازفاته خسائر بشريّة وماديّة كبيرة، كما حصل في قراره المُفاجئ في اليمن ضدّ جماعة أنصار الله، بعد سلسلة الإخفاقات التي تعرّض لها التحالف الدولي الذي شكّله لفكّ حالة إسناد غزة (الاستفادة من موقع الخنادق، بتصرّف).

3 - تقاسم الأدوار:

تتفق واشنطن وتل أبيب على هدف مركزي مُوحّد هو: تحييد إيران كقوة إقليمية مُمانعة دون الانزلاق إلى حرب شاملة عالية الكلفة. ومن هنا، نُفضّلان الأدوات غير العسكرية، وعلى رأسها: الحرب الناعمة، والاحتواء الداخلي، والاستنزاف الاجتماعي-الاقتصادي، وإعادة تشكيل السلوك السياسي من الداخل. وفي السياق تخوض إيران واحدة من أكثر المعارك الاستخباريّة تعقيداً في تاريخها المُعاصر؛ إذ تتحدّث التقديرات عن نشاط أكثر من 55 جهاز استخبارات أجنبي على الساحة الإيرانية، حيث يؤدّي اتساع الجغرافيا وطول الحدود وتعدّد المنافذ، دوراً مُساعداً في العمل الاستخباري والدعم اللوجستي المُعادي. لكن، رغم هذه التحدّيات، نجحت أجهزة الأمن الإيرانية في تفكيك عشرات الشبكات واعتقال عناصر مُرتبطين بجهات خارجية، كشفت التحقيقات معهم عن هيكليّة دعم متعدّدة المستويات، مع بروز دور لكلٍ من "إسرائيل" والولايات المتحدة في الجوانب التنفيذية والتقنيّة، في مُقابل دور بريطاني في التخطيط وإدارة العمليّات النفسيّة والتحريضيّة. وأسلوب الثورات المُلوّنة يُدرج هنا كأداة ضمن هذه المنظومة، حيث الولايات المتحدة تضطلع: بتصميم الإطار النظري والعمليّاتي ودعم مفهوم "التغيير الديمقراطي" ونزع الشرعيّة عن الدولة لا عن السياسات فقط، والاستثمار في خطاب حقوق الإنسان والتمويل

غير المباشر، واستخدام منظّمتا المجتمع المدني والمنصّات الإعلامية مع تدريب ناشطين في الخارج. وهنا تؤدّي أميركا دور العقل الاستراتيجي والمنصّة الدولية. أما الدور الإسرائيلي، فهو دور تخريبي - استخباري عبر الاختراقات المعلوماتية والعمليات السببية وتسريب معلومات حسّاسة ضمن الحرب النفسية، وتضخيم الفشل الاقتصادي، وضرب الثقة بين الشعب والنظام، ودعم شبكات معارضة، واستهداف رموز معنوية وأمنية، والتنسيق مع الإعلام الفارسي المعادي لخلق سردية "النظام المنهار" (الاستفادة من الذكاء الاصطناعي).

إثر اندلاع الاحتجاجات المعيشية في إيران، عملت السلطات هناك على احتواء الغضب الشعبي بخطاب اقتصادي، بالتوازي مع توجيه الاتهام إلى أطراف خارجية معادية. فقد اتهم الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان الولايات المتحدة و"إسرائيل" بإدارة وتمويل أعمال الشغب بهدف زعزعة استقرار بلاده، مؤكّداً أن حكومته أعادت هيكلة الاقتصاد، وداعياً المواطنين إلى الصبر حتى تظهر النتائج.

وفي المقابل، أكّد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، أن بلاده تُراقب التطوّرات في إيران وتدعم ما وصفه بـ"نضال الإيرانيين من أجل الحرية"، فيما نقل موقع "أكسيوس" عن مسؤولين أميركيين أن الرئيس الأميركي دونالد ترمب يدرس عدّة خيارات لدعم الاحتجاجات وإضعاف النظام، بينها سيناريوهات عسكرية ناقشها البيت الأبيض من دون اتّخاذ قرار نهائي بشأنها. وفي ظلّ ضبابية المشهد، رفع الجيش الإسرائيلي مستوى الجهوزية وعزز منظومات الدفاع الجوي، وسط تقديرات تُشير إلى احتمال توجيه ضربة جوية أميركية لإيران في الفترة المقبلة (الأخبار، 2026/1/4).

وترى التقديرات الإسرائيلية أن سقوط النظام الإيراني ليس أمراً سهلاً، ولن يحدث خلال أيام أو أسابيع، في ظلّ غياب بديل واضح قادر على حكم البلاد. ورغم أن "إسرائيل" تنظر للقضايا بمنظار ضيق، إلّا أن هناك العامل الصيني والباكستاني والسعودي، وهناك قضايا ترتبط بالنفط والأسلحة والذخيرة"، مؤكّداً أن "الأمر ليست بهذه البساطة؛ وليس فقط خط واشنطن طهران هو الذي سيحدّد مصير النظام في إيران" (العربي، 2026/1/11).

من ناحية أخرى، نجد أنّ المساندة الإسرائيلية والأميركية للمجموعات الانفصالية الكردية والبلوشية والأهوازية ليست جديدة في الواقع، بل هي قائمة منذ عقود. إذ تتمتع التنظيمات الانفصالية الكردية، خاصة منها المُتمركزة في شمال العراق، كـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» الإيراني و«منظمة كومهله» و«حزب بيجاك» وغيرها، بمثل هذه المساندة منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003؛ وهو ما تطوّر باطراد منذ ذلك التاريخ، في ظلّ تصاعد مستوى المواجهة مع طهران. وعندما وقعت الاحتجاجات في خريف 2022، على خلفية وفاة الشابة

ذات الأصول الكردية مهسا أميني، وأداء التنظيمات الانفصالية الكردية لدور رئيس في تلك الاحتجاجات، ذهب مجموعة من المُحلّلين الأميركيين، في تقرير نُشر على موقع «معهد دراسات الحرب» في الـ10 من شهر تشرين الأول 2022، إلى أن موجة الاحتجاجات التي شهدتها هذا البلد تُوفّر فرصة لاستقطاب الحركات الانفصالية في كردستان وسيستان - بلوشستان، لأعداد كبيرة من الأنصار في أوساط المُحتجّين، وتصعيد عمليّاتها ضدّ الجمهورية الإسلامية. كما سارعت شبكة «سي أن أن» إلى إعداد تقرير عن التحاق شابّات كرديّات من إيران بالمجموعات الانفصالية المسلّحة المُتمركزة في كردستان العراق للقتال في صفوفها. وبكلام آخر، لم يتغيّر المخطّط الفعلي القابل للتنفيذ في نظر الولايات المتحدة و«إسرائيل»، وهو استغلال التناقضات الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية في إيران للتدخل وإثارة انقسامات إثنية وطائفية فيها، تُفضي إلى تفتيتها. والعامل الرئيس في رسوخ هذه المُقاربة لدى هؤلاء، هو قناعتهم بوجود قاعدة اجتماعية وازنة مُؤالية للنظام الإسلامي، تجعل من مشروع الإطاحة به انطلاقاً من المركز مهمة شبه مستحيلة. وعليه، فالمطروح هو اتباع استراتيجية استنزاف طويلة الأمد، وهو ما تمّ حتى الآن ومنذ زمن طويل، ومن ثمّ توجيه ضربة استراتيجية إلى قيادته وقدراته، تُفضي إلى فقدانه السيطرة على الأطراف، وتُشظّي إيران كنتيجة لما تقدّم. (الأخبار، 2026/1/16).

4 - الفشل والتراجع:

في ظلّ ما بدا تراجعاً مؤقتاً عن خيار الضربة العسكرية ضدّ إيران، تحرّكت الولايات المتحدة في اتجاه اتّخاذ إجراءات أقلّ جدّة، وإن أبقت على لغة التهديد والوعيد، وأعلنت أنّ «كلّ الخيارات ما زالت على الطاولة». وفي خلفيّة التراجع الأمريكي، تحدّثت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، عن طلب رئيس حكومة العدو، نتنياهو، من الرئيس ترامب، «تأجيل الهجوم المُخطّط ضدّ إيران»، وذلك بدعوى أن الاحتجاجات الأخيرة في الجمهورية الإسلامية «لا تُشكّل تهديداً جدياً قد يُطيح النظام». وهذا ما كان أيضاً، بحسب الصحيفة، محلّ جدل داخلي في الإدارة الأميركية، حيث طُرحت تساؤلات حول مدى نجاعة الخيار العسكري، خصوصاً في ظلّ تحذيرات أُطلقها بعض مُساعدي ترامب من «مخاطر التورّط في صراع إقليمي لا يمكن ضبطه». أمّا السيناتور الجمهوري المُقرّب من ترامب، ليندسي غراهام، فقلّل من شأن الحديث عن تراجع الرئيس، مُعتبراً أن العناوين التي تتحدّث عن ذلك «غير دقيقة»؛ وكتب على منصّة «إكس»: «انظروا فقط... لا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا الكلام».

على الجانب الإسرائيلي، بدا القلق واضحاً من تراجع حدة الاحتجاجات في إيران، والذي يُفقد خيار الضربة مُبرّره وفعاليتها. ونقلت «القناة 12» العبرية عن مسؤولين في الكيان، أنّ الرسالة التي نُقلت إلى واشنطن هي: «ندعم أيّ قرار تتخذونه، حتى لو دفعنا ثمناً؛ لكننا لا نضغط في اتجاه شنّ هجوم». كما أكّدت القناة وجود «خلافات داخل المؤسسة الإسرائيلية بشأن الموقف من إيران، حيث يدفع بعض المسؤولين، مثل المُستشار السياسي لنتنياهو رون ديرمر، نحو تبني نهج أكثر تشدداً». ويأتي ذلك فيما يُشير بعض التقديرات الإسرائيلية إلى أنّ «أيّ مواجهة مُقبلّة مع إيران لن تكون محدودة»، كما هو الحال مع «حماس» أو «حزب الله»، بل ستكون «شاملة، وستستهدف البنية التحتية المدنية والعسكرية على السواء». وفي هذا السياق، تربط تل أبيب بين التصعيد الحالي والحرب القصيرة في حزيران/ يونيو الماضي، التي انتهت بقصف أميركي لمُنشآت نووية إيرانية، مُعتبرة أنّ «واشنطن قد تكون بصدد التمهيد لهجوم مُماثل، يفتح المجال أمام تحرك عسكري إسرائيلي أوسع».

(الأخبار، 2025/12/31). وأشارت صحيفة وول ستريت جورنال إلى أنّ "سبب تأجيل الهجوم الأمريكي هو عدم وجود قوة نارية كافية، وأنّ الهجوم في الوضع الحالي لن يضرّ النظام الإيراني" (عربي 21، 2026/1/16).

وعلى إثر ذلك، لجأت الولايات المتحدة إلى العقوبات الاقتصادية، والحرب النفسية، ودعم النزعات الانفصالية؛ إلّا أنّ هذه الأدوات فشلت هي الأخرى في تحقيق الهدف المركزي المُتمثل في إسقاط النظام؛ وهو ما لاقتّه أيضاً جميع المُحاولات التي بُذلت في الاتجاه نفسه، والتي دائماً ما اصطدمت بعوائق كثيرة، لعلّ أبرزها ما يلي:

أولها، أنّ النظام الإيراني يمتلك كتلة شعبية صلبة مصحوبة ببُنية عسكرية عقائدية. إذ، وخلافاً لعهد الشاه المقبور الذي اعتمد على جيش كلاسيكي ولاؤه للفرد، تمتلك إيران، اليوم، بُنية عسكرية مُتجذّرة تتمثل في «الحرس الثوري» والجيش و«الباسيج»، وهي ليست مجرد أدوات أمنية وعسكرية، بل شبكات اجتماعية واقتصادية مُمتدة في مختلف المُحافظات، ما يجعل أيّ انقلاب داخلي أو تدخّل عسكري محدود، مُغامرة غير محسوبة العواقب.

ثانيها، ما يوصّف بالوعي الشعبي وعقدة التدخّل الخارجي؛ إذ إنّ المُواطن الإيراني، حتى وإن كان مُعارضاً للسياسات الاقتصادية، يمتلك وعياً تاريخياً مُتراكمًا، وهو يُراقب ما جرى في أوكرانيا وفنزويلا، ويرى كيف تحوّلت شعارات الديمقراطية المُزيّفة إلى أدوات لنهب الثروات وتقنيك الدول. ولذا، تُرفض شريحة كاسحة من المجتمع التدخّل الخارجي تحت أيّ ظرف، وتُفصل بوضوح بين المطالبة بالإصلاح الداخلي ورفض الهيمنة الأجنبية.

ثالثها، أوراق القوة الإقليمية والصاروخية، والتي تُعتبر عاملاً رادعاً بوجه محاولات إسقاط النظام. ففي حين كانت إيران دولة معزولة عام 1953، فهي تمتلك اليوم نفوذاً إقليمياً وقدرة صاروخية حوّلت القواعد الأميركية في المنطقة إلى أهداف مُحتمَلة، وأسقطت عملياً حواجز المساس بـ"إسرائيل" (عبر عملية «الوعد الصادق 1 و2»). رابعها، أنّ الرهان الأمريكي على الضغط المعيشي عبر العقوبات - على واقعيته -، لم يتحوّل إلى أداة لإسقاط النظام؛ ذلك أن الشارع الإيراني يُوجّه غضبه نحو الفساد الإداري، وسوء الإدارة، مُقتنعاً في الوقت نفسه بأنّ العقوبات الأميركية تُشكّل عاملاً رئيساً في تعقيد الأزمات الاقتصادية؛ وهو ما يمنع تحويل احتجاجاته المطالبية إلى ثورة مُلونة قد تستثمر فيها واشنطن. (الأخبار، 2026/1/17).

5 - "إسرائيل" وحسابات المستقبل:

من المؤكد أنّ "إسرائيل" لا تنظر إلى ما يجري في إيران نظرة المُتفرّجين، بل نظرة من يتهيأ ليكون طرفاً فاعلاً فيه: من صياغة السيناريو، إلى توجيه الإخراج، ثمّ تحديد لحظة الذروة للتدخل المباشر. ومن هنا، يُفهم العمل، بالتنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة، على فعل كلّ ما يُمكن فعله لدفع الاحتجاجات نحو التمدّد، وتعزيز قوّتها التنظيمية والشعبية، وحتى عسكرتها، وصولاً إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المشترك: إسقاط النظام الإسلامي في إيران. على أن المُقاربة العلنية في تل أبيب - رغم تصريحات رئيس حكومة العدو، نتتياهو، الداعمة للمُحتجّين، أو تحذيراته من «عواقب فظيعة» في حال هاجمت إيران "إسرائيل" - تبقى مُجرّد واجهة، فيما الجوهر يكمن في الصمت المحسوب، وفي التحركات الخفية، وفي التنسيق الأمني غير المرئي مع واشنطن، كما في الاستعدادات العسكرية والاستخباريّة الجارية تحت السطح. ورغبة "إسرائيل" في إطلاق «الجولة الثانية» من الحرب ضدّ إيران، تبدو، في العمق، نابعة من قناعة لديها بأن الهجوم الأول لم يفضّل في تحقيق الأهداف المُعلنة منه فحسب، بل أسهم في إرساء مُعادلة «ردع» إيرانية، يبدو القبول بها مستحيلاً بالنسبة إلى صنّاع السياسة الإسرائيليين والأميركيين. (الأخبار، 2026/1/12). وبالتالي فإنّ كلّ ما تفعله "إسرائيل" وأميركا منذ عامين، يقوم على فرضيّة ثابتة في عقلهما التخريبي، وهي أنّ هناك مركزاً لقوى المقاومة لا بُدّ من تدميره قبل البحث عن الحصاد في الساحات الأخرى، وأنّ قوى المقاومة مُوحدة فعلاً ليس في هدفها فقط، بل حتى في آليات عملها؛ وكلّ ما يُميّز هذه الساحة أو تلك عن غيرها، إنّما هو مُرتبطُ بظروف كلّ فريق من حلف المقاومة.

لكنّ سلوك العدو ظلّ خاضعاً لإدارة الولايات المتحدة، إنّما وفقاً لقاعدة تقول إنه لا يمكن القضاء على المقاومة في ساحة واحدة وترك الساحات الأخرى.

ومن هنا، تقوم فكرة الهجوم الكبير على إيران في المرحلة الحالية على اعتبار أنّ جولة الأيام الـ 12 من حزيران الماضي لم تكن كافية لدفعها إلى موقع سياسي مختلف، وأنّ بقاء قدر من العافية داخل إيران يُوفّر لقوى المقاومة هامشاً أوسع للعمل والاستعداد لجولات المواجهة المقبلة. وعليه، يصل ترامب، مُنْسَجِماً مع نتائجه، إلى خلاصة مفادها أنّ المطلوب هو «قطع الرأس»، أي ضرب النظام في إيران، ليصبح بعدها كلّ شيء أسهل في كلّ أنحاء المنطقة. وبهذا المعنى، فإنّ الأهداف المركزية لأيّ حملة عسكريّة أو أمنيّة أميركية - إسرائيلية ستتركّز على استهداف مركز القرار الإيراني نفسه؛ ما يعني أن سيناريو اغتيال المرشد الأعلى، سماحة السيّد علي الخامنئي، مُدرَج كبنء أول، إلى جانب تكرار المُحاولة الفاشلة لاغتيال أعضاء مجلس الأمن القومي في حرب حزيران الماضي؛ وصولاً إلى توجيه ضربات قاسية وواسعة إلى مراكز الشرطة والأمن الداخلي بهدف خلق حالة من الفوضى الشاملة، من دون إغفال لجوء الأميركيين إلى شنّ غارات على مواقع ومراكز عسكريّة (الأخبار، 2026 / 1/14، بتصرّف).

في السياق، أكّد مُستشار الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق، الجنرال في الاحتياط غيورآ آيلاند، أنّ النظام الإيراني مُتماسك، وأنّ إسقاطه ليس سهلاً، لأنّه تعلّم من تجارب كلّ الأنظمة الاستبداديّة في شرق أوروبا وأمريكا الجنوبيّة والشرق الأوسط، التي سقطت بعد انضمام جزء من الجيش للشعب الثائر.

ويمضي آيلاند في تسويق رفضه لتقديرات إسرائيلية قالت إنّ النظام الحاكم في إيران "قصة مُنتهيّة"، بالقول: "تعلّم النظام الإيراني من تجارب مصر ورومانيا وغيرهما؛ ولذا شكّل جيّشين: جيش شعبي غير مُتطوّر للدفاع عن الحدود، وجيش آخر لحماية النظام، وهو أكثر تطوّراً وقوّة، ويمتلك أسلحة حديثة، وأكثر إخلاصاً للنظام، هو "الحرس الثوري". ويؤكد آيلاند أن جرأة المُتظاهرين لا تكفي طالما أن المؤسسة العسكريّة تقف إلى جانب النظام، وهذا برأيه مُتغيّر حاسم للمعادلة. ويُتابع: "لا توجد مؤشرات على تصدّع في المؤسسة الأمنيّة والعسكريّة؛ لكن الثورة ستجّج ولو بعد حين بسبب تراكم عدّة أمور لا يملك النظام أجوبة لها: تدهور الحالة الاقتصاديّة بشكل كبير لدرجة فقدان الماء والكهرباء يومياً؛ وهذا يعني أن النظام لا يملك ما يحدّ به الإيرانيين أو تبشيرهم بما هو أفضل؛ ولذا فاليأس يتعمّق، وهذا يدفعهم للنزول إلى الشارع دون خوف. كذلك المنظومة الجويّة غير قادرة على حماية البلاد من استهداف خارجي".

ورأى آيلاند أنّ هناك عدّة سيناريوهات مُحتمَلة الآن: "لا أحد يعرف ما هي القسّة التي ستكسر ظهر البعير؛ لكن السيناريو المُحتمَل واحد من اثنين: تصدّع في المؤسّسة العسكرية؛ وعندها نحن في وضع مختلف تماماً؛ وهذا يعني حرباً أهليّة. ولذا سيُصدّر (السيد) خامنئي عندئذٍ تعليمات بإطلاق نار بشكل أقسى. والسيناريو الثاني: تدخل أمريكي. فالتهديد الأمريكي هو كَيْدٌ مُرتد. فإذا ارتدع الطرف الآخر فهذا مُمتاز، وإذا لم يرتدع فهذا من شأنه النيل من هيبة ترامب وأمريكا". ويُضيف: "الإدارة الأمريكية مُتردّدة حتى اليوم لأنها لا تعرف ما هي الأهداف التي سيخدم قصفُها الثورة. فحتى الآن لا يوجد بنك أهداف أمريكي في إيران. وثانياً، إيران ستُردّ على قواعد أمريكية في المنطقة؛ وهذا ما تأخذه واشنطن بالحسبان". وخلص آيلاند للقول: إنّ جزءاً من التصعيد في الشارع الإيراني هو الاعتقاد بأنّ الإدارة الأمريكية بعد تجربة فنزويلا ستدخل ضدّ النظام الحاكم في طهران؛ وفي حال لم تتدخل عسكرياً خلال أسبوع، ستموت الثورة التي تبدو متعلّقة بأمريكا. لكن في المنظور البعيد، هذا النظام سيمسقط". وعلى أيّة حال، تُبدي القيادة الإسرائيلية حرصاً على عدم إظهار تدخلها المُباشر في ما يجري داخل إيران، وذلك لاعتقادها بأنّ المُجاهرة بالتدخل يُمكن أن تضرّ بـ «وضعيّة المُتظاهرين أمام الجمهور الإيراني، وتُفوّي سرديّة الإعلام الإيراني الرسمي حول مسؤوليّة "إسرائيل" والولايات المتحدة عن الأحداث الأخيرة (القدس العربي، 2026/1/12).

وتلتقي القراءة الإسرائيلية مع تقديرات الاستخبارات الأميركية على أنّ ما يجري يُمثّل تحدياً جدياً للنظام، لكنه لا يرقى بعد إلى مستوى الانهيار. على هذا الأساس، تميل القراءة الإسرائيلية إلى تبني سياسة الاحتواء وتجنّب الهجوم المُباشر في هذه المرحلة. فالتقدير السائد يرى أنّ أيّ ضربة عسكرية خارجية ستؤدي إلى نتيجة عكسيّة، إذ ستدفع الشارع الإيراني إلى الالتفاف حول النظام تحت عنوان الدفاع عن السيادة الوطنية، ما يمنح السلطة شرعيّة قمعيّة جديدة ويقضي حتى على الفرص المحدودة لإضعافها من الداخل. ومن أجل ذلك يتحوّل التركيز من العمل العسكري إلى الحرب النفسيّة والتأثير في الوعي. وأخيراً، تربط القراءة الإسرائيلية بين الاضطرابات الداخليّة في إيران وبين قُدرتها على دعم حُفائها الإقليميين. فالضغط الاقتصادي والشعبي يفرض على طهران إعادة ترتيب أولويّاتها، ما قد يؤدي إلى تقليص الموارد المُخصّصة للتمدّد الخارجي. وهذا الواقع يُنظر إليه في "إسرائيل" على أنه فرصة لإضعاف نفوذ إيران الإقليمي، سواء عبر استنزاف حُفائها مالياً، أو عبر استغلال انشغال القيادة الإيرانيّة بجبهتها الداخليّة، بما ينعكس تآكلاً في صورتها الردعيّة وهيبتها الإقليميّة. (الخنادق، 2026/1/10، بتصرّف).

6 - خاتمة:

تتأرجح المقاربة الإسرائيلية الأميركية المعلنة تجاه التطورات في إيران، بين التعبير عن أمل مُفرط في سقوط النظام، وتقدير واقعي بأن الأخير، رغم الأزمة التي يواجهها، لا يزال صامداً إزاءها، وربما يخرج منها أكثر تماسكاً وقوة. ومنذ اندلاع الحرب التي فرضها الكيان الصهيوني على الجمهورية الإسلامية في حزيران 2025، لم يتوقف التفكير داخل الدوائر السياسية والأمنية الإسرائيلية والأميركية عند حدود المواجهة العسكرية المباشرة، بل انتقل سريعاً إلى البحث فيما يمكن تسميته بـ"الحرب الثانية"، أي استثمار الضغوط الاقتصادية والعقوبات الغربية والتوترات الداخلية بوصفها أدوات مُوازية لإضعاف إيران من الداخل. وقد تولّت الولايات المتحدة في هذا السياق إدارة جانب الحرب الاقتصادية عبر تشديد العقوبات، في محاولة لإحداث إنهاك تراكمي ينعكس على الاستقرار الاجتماعي والسياسي (الخدائق، 2026/1/12)؛ وهذا ما عزز السردية الرسمية الإيرانية القائلة إنّ الحراك يتجاوز المطالب الشعبية إلى كونه جزءاً من استهداف العمق الإيراني، وتحويل الأزمات الداخلية إلى أوراق ضغط دولية. وارتبطت الاحتجاجات التي انطلقت ابتداءً على خلفية غلاء المعيشة وتراجع القدرة الشرائية، بشكل عضوي بالتقلبات الحادة في أسعار الصرف، التي شهدت بدورها تذبذباً غير مسبوق، لم يكن نتاج عوامل اقتصادية طبيعية فحسب، بل ما يمكن وصفه بـ"حرب العملات" المنظمة، إذ أدّت تطبيقات غير رسمية لتداول العملات، دوراً رئيساً في تضخيم الأزمة، وذلك عبر بثّ أرقام وهمية ومضاربات لحظية خلقت حالة من الهلع المالي.

لكنّ الضغط الاقتصادي لم يكن سوى «البيئة الحاضنة» التي انتظرها الخارج؛ فبعد أقلّ من يومين على اندلاعها في «بازار» طهران، تَمَدَّدت الاحتجاجات لتشمل المُدن والأطراف، وتبدأ ملامح التدخل الخارجي تظهر بوضوح، وذلك عبر تَبَنِّي خطاب تحريضي يهدف إلى تسييس المطالب. ومع اتّساع رقعة الاحتجاج، برز تحوّل نوعي نحو «العسكرة» و«العنف المنظم»، وفق ما دلّت عليه ثلاثة مؤشرات جوهرية:

أولاً، التسلّل الجغرافي والنوعي: بدأت الاحتجاجات المُسلّحة في مناطق غرب إيران (كرديستان وإيلام)، حيث تسلّلت مجموعات مُدرّبة استهدفت بشكل مباشر البنى التحتية الاقتصادية والمراكز السيادية.

ثانياً، الاحترافية والعمل الليلي: لوحظ تنظيم عالٍ في اختيار الأهداف ونوعية الأسلحة المُستخدمة، مع اعتماد شبه كامل على آليات العمل الليلي لتجنّب الرصد؛ وهو ما يعكس وجود تدريب مُسبق.

ثالثاً، تفعيل الخلايا النائمة: عبر أذرع محلية، من مثل المعارضة الكردية المسلحة، ومنظمة «خلق»، وتنظيم «جيش العدل»، واستغلال ثغرة تراجع العملة لإعادة تفعيل هذه الورقة في سياق مختلف.

وعلى هذه الخلفية، انتهجت إيران مسارين متوازيين: الأول، المسار الاقتصادي، حيث شرعت الحكومة بتنفيذ إصلاحات حساسة لتثبيت سعر الصرف، ومنع استنزاف الموارد الحكومية التي تعتمد على العائدات النفطية، وقطع الطريق على المضاربين الماليين الذين يسعون إلى هز الاستقرار عبر التطبيقات غير الرسمية؛ كما أنها قرّرت إعادة توزيع عائدات الوفر المالي (البالغة 10 مليارات دولار) لخطّة رفع الدعم وتقديمها مباشرة إلى 85 مليون إيراني، على مدى عدة أشهر. أمّا المسار الثاني، فأخذ طابعاً أمنياً، في ظلّ تعامل الأجهزة الأمنية بحزم بالغ مع ما ترى أنه تهديد مسلّح، واتّخاذها قراراً قاضياً بأنّ حماية الأمن القومي من خلايا «الموساد» تفوق أيّ اعتبار آخر.